حول أسلوب أمثل لتحديد الاعانة الحكومية للشركات العاملة في نشاط الكهرباء بالمملكة العربية السعودية

د٠محمد قاسم شلتـوت **
جامعة الملك سعود (سابقا)

شهدت المملكة العربية السعودية تقدما ملموسا في قطاع الكهرباء خلال العشرين سنة الماضية ، حيث كانت خدمات الكهرباء في بدء ظهورها بالمملكة قاصرة علي المدن الآهلة بالسكان مثل مكة والمدينة ، جده ، الرياض ، الدمام وذلك من خلال القطاع الخاص ممثلا في الشركات التجارية أو حتي من خلال الجمعيات التعاونية٠ ثم اتسع نطاق تقديم هذه الخدمات من خلال الإدارات والوكالات ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التجارة والصناعة اولا، أو من خلال الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعة والكهرباء ثانيا٠ وازداد هذا التطور والنمو واتسع نطاق تقديم الخدمة بانشاء المؤسسة العامة للكهرباء والتي قامت بالعديد من الانجازات مثل توحيد المقاييس وتوعية الخدمات والقيام بالمشروعات الكهربائية الكبيرة لتشمل شيكات الكهرباء اكبر مساحة ممكنة في المملكة٠ وتوج هذا النمو بتأسيس الشركات الأربع الموحدة في الفترة من عام ١٣٩٥هـ الي عام ١٤٠١ هـ لتغطي مناطق المملكة الشرقية ، الوسطي ، الغربية ، ثم الجنوبية ٠

غير أن التوسع في نطاق تقديم الخدمات الكهربائية – ليشمل جميع القري والهجر والمناطق النائية بالمملكة ، وليغطي الانشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة مثل الصناعة والزراعة والتجارة والقطاع الحكومي والسكني ، وبأسعار موحدة تقل كثيرا عن التكلفة الفعلية لانتاج هذه الخدمة طبقا لتوجيهات الحكومة – صاحبه الكثير من المشاكل المالية في شكل مباشر أو غير مباشر سواء بالنسبة للشركات التي تعمل في الكهرباء ، أو لميزانية الدولة ، أو حتي علي مستوي الافراد المنتفعين بالخدمة المقدمة لهم٠ إن تقديم هذه الخدمة بواسطة الشركات الكهربائية باقل من تكلفتها الفعلية لايؤدي الي تقديم أدائها بالطرق المتعارف عليها ، وربما أدي في النهاية الي سوء تقديم الخدمة الي المنتفعين بها وذلك لعدم دفعهم السعر الاقتصادي لها٠ كما أن هذا الاسلوب في تسعير السلع والخدمات باقل من قيمتها والممول من قبل الدولة يلقي عبئا ثقيلا علي ميزانيتها ممثلا فى الأعانه الحكوميه التى ينبغى أن تتحملها وزارة الصناعه والكهرباء عن الشركات التى تعمل فى نشاط الكهرباء حيث أرتفعت خلال الخمس سنوات محل الدراسه

(١٤٠٨ هـ - ١٤١٢ هـ) من ٢،٤٢٤،٤٦٢،٩٨٣ الى ١٤،٨٨٦،٩٢٦،١٠٦ ريالا التي تمول في الجزء الاكبر منها من عائدات البترول والذي يعتبرا اصلا نافذا غير قابل للتجديد، مما ينتج عنه استنفاذ المصادر الرئيسية للبلاد في الوقت الراهن وتقليل فرص الاستفادة بها للاجيال القادمة. أضف الي ذلك ، فإن سياسة التسعير المتبعة حاليا ينتج عنها سوء توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة الناتج عن الزيادة الاستهلاكية للطاقة وصعوبة تحويل الاستثمارات المطلوبة من القطاعات الاخري الي هذا القطاع الذي يزداد فيه الطلب عن العرض. وعلي الرغم من التميز الذي تنفرد به المملكة في نظام التكافل الاجتماعي المتمثل في النظام الزكوي في أموال الاغنياء وحق الفقراء فيه ، إلا أن ذلك لا يظهر أثره المباشر فى استعمال الفقراء الاستعمال الأمثل للكهرباء لأنهم يحصلون عليها كغيرهم من طبقات المجتمع بسعر مخفض. وبالمقابل فإن الطبقة القادرة علي الاستثمار في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية ، وكذلك قدرتهم علي الاستهلاك بكميات اكبر يجعل هذه الفئة تستفيد من الاسعار المخفضة أكثر من الطبقات المتوسطة والفقيرة علي حد سواء. فهاتان الطبقتان ترتفع بالنسبة لهم التكلفة التفاضلية وذلك من خلال الدخل المفقود الذي يشاركهم فيه الفئة القادرة علي الدفع وتستفيد من الخدمة الكهربائية بنفس السعر.

مشـــــكلة البـــحث :

من العرض المختصر السابق يتضح أن الشركات التي تعمل في نشاط الكهرباء تواجه مشكلة بيع الطاقة الكهربائية بأقل من تكلفة إنتاجها ، وزيادة حجم الاعانة الحكومية لهذه الشركات سنة بعد أخري واختلاف وجهات النظر بين وزارة الصناعة والكهرباء والشركات علي كيفية احتساب الإعانة ، مما يترتب عليه في كثير من الحالات توقف وزارة المالية عن دفع الإعانات المستحقة لاعتقادها أن هناك مبالغة في طريقة حسابها ، وبالتالي ظهور رصيد الإعانات المستحقة في ميزانية هذه الشركات بشكل متزايد سنة بعد أخري. كما أن تمويل هذه الإعانات عن طريق الميزانية العامة للدولة والتي تعتمد بشكل أساسي علي صادرات البترول وأسعاره التي تتأثر تأثرا كبيرا بأسعار السوق العالمية ، يجعل حجم الاعانة قابلا للنقص عندما تلجأ الحكومة الي سياسة ضغط النفقات عند انخفاض اسعار البترول ، أو تمويل المشروعات الاستثمارية بالعجز في الوقت الذي يزداد فيه الطلب علي الطاقة الكهربائية نظرا للتوسع في المشروعات الصناعية والزراعية ، ارتفاع متوسط دخل الفرد ، زيادة الكثافة السكانية خاصة في المناطق الحضرية. باختصار ، يمكن القول أن مشكلة البحث تدور حول استرداد تكلفة الطاقة

المباعة بواسطة الشركات الكهربائية ، وترشيد الإعانة التي تحصل عليها هذه الشركات من الدولة بالطريقة التي تخفف العبء علي ميزانية الدولة ، وتقليل الفاقد من الطاقة بالنسبة لكل من المنتج والمستهلك إذا ما استخدمت آليات السوق ولو بصورة مبسطة مما يؤدي في النهاية الي الحفاظ علي الموارد الاقتصادية المتاحة.

نـــــطاق البـــــــحث :

ينحصر نطاق هذا البحث في مناقشة المشاكل المالية التي تواجه الشركات التي تعمل في نشاط الكهرباء بالمملكة العربية السعودية الناتجة عن عدم تسعير الطاقة باسعارها الاقتصادية ، ولا يتعدي ذلك الي مناقشة النواحي الفنية مثل قدرات التوليد والأحمال الكهربائية والطاقة المولدة والشبكات وعملية الربط بين هذه الشبكات فإن هذه الأمور محل بحث ودراسة في تخصصات أخري. وماترتب علي تلك المشاكل من ارتفاع رصيد الإعانة الحكومية المستحقة لهذه الشركات سنة بعد أخري وخاصة بعد أن اصبح هناك شبه توقف من جانب وزارة المالية في دفع هذه الإعانات للشركات العاملة في مجال الكهرباء.

منهـــــــج البحـــــث :

استخدم في هذا البحث التحليل الاقتصادي بصفة خاصة لمسألة الاعانة الحكومية والبدائل التي تعطي بها هذه الإعانة للمستفيدين منها ، كما استخدم في هذا البحث التحليل المالي المحاسبي للقوائم المالية المنشورة للوحدات الاقتصادية العاملة في قطاع الكهرباء ، كما تم الاستعانة بالنظام المحاسبي الموحد الصادر لهذه الشركات وغيره من القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن.

اهـــداف البـــــــحث:

يهدف هذا البحث الي تحديد اسلوب عادل في توزيع الاعانة الحكومية الممنوحة للشركات العاملة في مجال الكهرباء بالمملكة العربية السعودية ، وذلك في ضوء مناقشة تكلفة انتاج الوحدة من التيار وسعر بيع الوحدة ، وبدائل التمويل للنفقات الجارية أو التوسعات الرأسمالية ، كما يهدف البحث الي مناقشة الوسائل المختلفة لترشيد استهلاك الطاقة حتي يمكن تقديم الخدمة للمستفيدين منها بشكل أفضل.

١- التحليل الاقتصادي

في الجزء التالي من هذا البحث سوف نناقش مسالة سعر بيع التيار الكهربائي للمشتركين باقل من تكلفته الفعلية وذلك في ضوء الافتراضات التالية:

١- أن الشركات العاملة في قطاع الكهرباء علي مستوي المملكة تتدرج تحت تصنيف الشركات الاحتكارية احتكارا كاملا ، بمعني أن الشركة المحتكرة في منطقة معينة تعتبر المصدر الوحيد في تقديم الخدمة الكهربائية للمشتركين في هذه المنطقة .

٢- أن المنتج أو الخدمة المقدمة بواسطة هذه الشركات للمشتركين ليس لها بديل يمكن الاستغناء به عن خدمة الشركة

٣- هناك من العوائق والقيود النسبية مايمنع دخول شركات جديدة تعمل في نفس النشاط حيث أنشئت المؤسسة العامة للكهرباء والشركات السعودية الموحدة بموجب المراسيم الملكية ، كما تم دمج الشركات القائمة في المناطق التي أنشئت فيها هذه الشركات الموحدة حيث يغطي امتياز كل شركة مساحة جغرافية محددة بموجب القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن[٢].

٤- معرفة الاسعار وفرص الربح تتسم بعدم التأكد.

٥ - أن الشركات التي تعمل في هذا النشاط تحاول تعظيم الأرباح أو تقليل الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها، وأن كل شركة من هذه الشركات تمثل السوق الكاملة التي تقدم فيه خدمتها نظرا لاستحواذها علي الامتياز في هذه المنطقة ، ومن ثم فإنها تحدد سعر بيع الخدمة المقدمة (Price-maker) للمشتركين وليس محددا لها بواسطة الغير (Price-taker).

١-١- التحليل الاقتصادي في ضوء الوضع الراهن:

غير أن الشرط الأخير غير وارد في نطاق الحالات محل الدراسة والمناقشة نظرا لتوحيد سعر بيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين جميعا علي مستوي المملكة والذي يخضع ايضا لنظام الشرائح الذي يهدف الي ترشيد الاستهلاك والحد من الاسراف في استخدام الطاقة. كما أن هذه الشركات في ظل الظروف الحالية وفي ضوء البيانات المتوفرة وهيكل رأسمالها الذي يغلب عليه الطابع الحكومي والذي لايهدف بالدرجة الاولي الي تعظيم الارباح ، بل إن هذه الشركات تعمل جاهدة علي تقليل حجم الخسائر والذي ينعكس بدوره علي حجم الاعانة الحكومية التي تقدمها الدولة للشركات الكهربائية. حيث بلغ متوسط التكلفة الفعلية لكل كيلو وات ساعة مباع ١١,٨ هللة ، كما بلغ متوسط سعر بيع الكيلو وات ساعة ٨,٦ هللة لتصبح خسارة التشغيل عن كل كيلو وات ساعة ٣ هللة تقريبا [٣].

يشتمل متوسط بند التكلفة الفعلية لكل كيلو وات ساعة (١١,٥ هللة) علي نصيب الوحدة من بند استهلاك الاصول الثابتة (٤,٤ هللة). ومن البديهي أن إدخال التكاليف الثابتة ضمن التكاليف الكلية يندرج تحت التحليل

الاقتصادي لاسعارمنتجات الوحدات الاقتصادية في الاجل القصير ، حيث ان التكاليف بنوعيها المتغيرة والثابتة لوحدة المنتج تعتبر تكلفة متغيرة في الاجل الطويل. ومن ثم يمكننا تصوير خسارة قطاع الكهرباء بالنسبة للكيلو وات ساعة المباع للمشتركين طبقا للتحليل الاقتصادي علي النحو الموضح في الشكل رقم (١) .

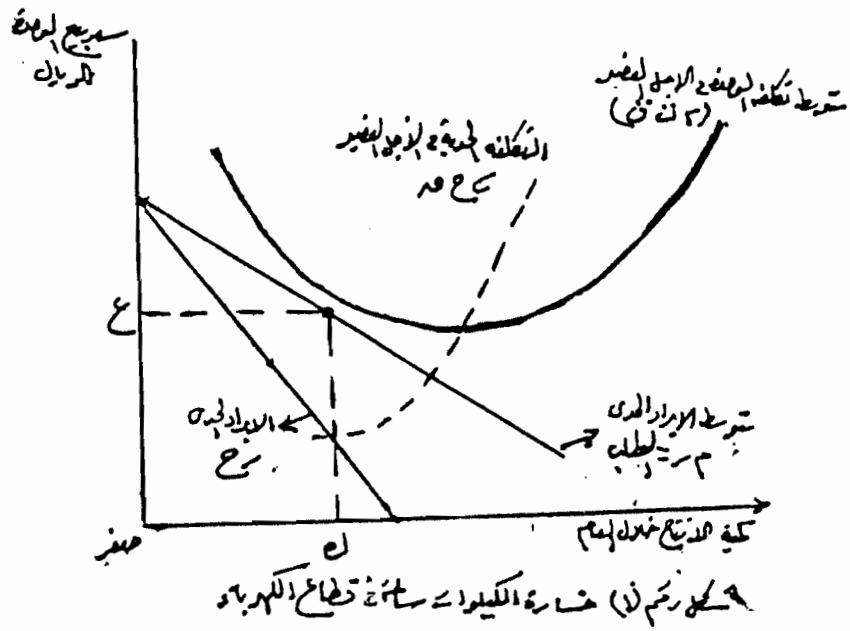

شكل رقم (١) خسارة الكيلووات ساعة في قطاع الكهرباء

من المتعارف عليه اقتصاديا أن المنشأة التي تسعي لتحقيق الربح تـ غب في مساواة التكلفة الحدية بالإيراد الحدي. وعند هذا المستوي يتحدد مستوي انتاجها الاقتصادي ويتحدد سعر بيع الوحدة المنتجة علي منحني الطلب عند النقطة التي تعلو مباشرة تقاطع منحني الايراد الحدي مع منحني التكلفة الحدية. غير انه في حالتنا هذه والتي تنطبق علي الوحدات الاقتصادية السعودية العاملة في قطاع الكهرباء نجد أن منحني الطلب الذي يواجه هذه الوحدات يقع تماما اسفل متوسط تكلفة الوحدة في الاجل القصير (م ت ق). فعلي الرغم من قدرة الوحدة الاقتصادية علي اختيار السعر علي اية نقطة علي منحني الطلب إلا انها ستحقق خسارة في جميع الحالات نظرا لأن السعر الذي تتقاضاه من المشترك (المحدد من قبل الدولة) أقل من متوسط تكلفة الوحدة.

٢- التحليل الاقتصادي في ضوء الوضع الامثل:

في هذا الوضع يقترح أن يتحول قطاع الكهرباء الي قطاع خاص وتباع حصة الحكومة في راس المال الي الجمهور ، ويخضع هذا القطاع في سياسته الادارية والانتاجية والتمويلية الي القواعد التي تحكم المنشآت التي تهدف الي تحقيق الربح. وعندئذ يقتصر دور الدولة علي عملية الرقابة علي الاسعار ، حتي لاتقوم الشركات الكهربائية بوضعها الاحتكاري من استغلال المشتركين وبيع الطاقة لهم بأسعار اكثر من الاسعار الاقتصادية. ولتحقيق ذلك ، تتم عملية البيع وفق نظام الشرائح كما هو الوضع في المملكة علي النحو التالي:

أ- سياسة التمييز السعري: تنظم عملية بيع الطاقة للمشتركين في المملكة وفقا لنظام الشرائح التصاعدية بهدف المحافظة علي الموارد المتاحة وترشيد عملية الاستهلاك والحد من الاسراف في استخدام الطاقة. كما أن نظام الشرائح هذا يضم تحته صنفين رئيسيين:

الاول : القطاع السكني والتجاري والحكومي وتتدرج اسعار بيعه من ٥ هلله للكيو وات ساعة حتي ٨ هللة وفقا للكمية المستهلكة.

الثاني : ويشمل الاستهلاك في قطاع الصناعة والزراعة والمستشفيات والجمعيات الخيرية ، ويباع الكيلو وات بسعر موحد ٥ هللة لأي كمية من الاستهلاك.

وهذا النوع من سياسة التمييز السعري يطلق عليها اقتصاديا التمييز السعري من الدرجة الثالثة حيث يقوم المنتج أو البائع بتصنيف الاشخاص المتعاملين معه الي شرائح مختلفة (أسواق مختلفة) رغم تجانس السلعة المنتجة أو المباعة. يتم هذا التمييز السعري علي عدة اسس مختلفة مثل دخل الفرد ، الموقع ، زمن الاستفادة ، الجنس ، اللغة. وفي حالتنا هذه تتم سياسة التمييز السعري علي أساس دخول الافراد ، الانشطة الاقتصادية ومساهمتها في خطة التنمية الاقتصادية بالمملكة ، أو علي أساس الخدمات المقدمة الي المجتمع ثقافيا أو دينيا أو صحيا أو غير ذلك. وغالبا مايتسم هذا النوع من الاحتكار بتعدد محطات التوليد وشبكات التوزيع في الاماكن المختلفة وفقا لاجزاء السوق التي توزع فيها الطاقة ، حيث تأخذ الشركات العاملة في قطاع الكهرباء-في اعتبارها الوسائل المثلي والفعالة في توزيع المنتج بين محطات التوليد وشبكات التوزيع التي تخدم المشتركين حسب فئاتهم في اماكن تجمع السكان في الحضر أو القري ، أو المناطق الصناعية والتجمعات الزراعية التي تعتمد علي الطاقة.

ب - الرقابة علي الاسعار: كما ان قطاع الكهرباء حتي في ظل النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يسعي فيه هذا القطاع الي تحقيق أقصي ربح ممكن تخضع لرقابة الجهات المعنية وهو مايطلق عليه Price control.

حيث يفرض علي هذا القطاع ان يبيع التيار باسعار تقل عن النموذج الامثل للسعر والانتاج (تساوي الايراد الحدي مع التكلفة الحدية)٠ ففي مثل هذه الحالة ينخفض متوسط عائد الوحدة الذي يحصل عليه المنتج ومن ثم ينخفض اجمالي الربح علي الانتاج الكلي ، في الوقت الذي يزيد فيه الانتاج المقدم للجمهور نتيجة الرقابة علي الاسعار٠ ويمكننا ان نوضح التحليل السابق علي النحو الموضح في الشكل رقم (٢) التالي:

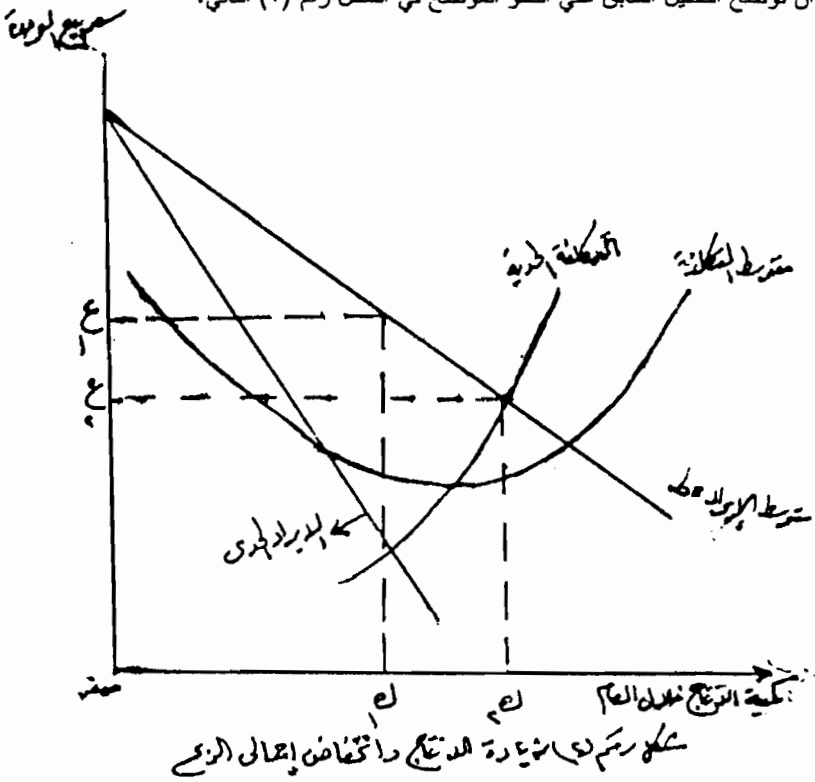

شكل رقم (٢) زيادة الانتاج وانخفاض إجمالي الربح

في الشكل رقم (٢) السابق يتضح أن السعر والكمية المثلي طبقا للنظرية الاقتصادية ينبغي أن يكون عند النقطة ع١ ، ك١ علي التوالي : ولكن بعد تطبيق سياسة الرقابة السعرية من قبل السلطات المعنية ينخفض السعر وتزداد الكمية المنتجة لتصبح ع ٢، ك٢ علي التوالي٠

غير أن التحليل الاقتصادي السابق ولن بدا عليه الجاذبية ، إلا أنه يواجه ببعض الصعوبات عند التطبيق العملي كما في حالة قطاع الكهرباء بالممكلة والذي نوجزه في النقاط التالية:

١- هل راعت السلطات المعنية التي فرضت السياسة السعرية الملزمة وسائل القياس الدقيقة لكل من التكلفة وسعر البيع ؟ بالطبع لا ، وخاصة عند قياس التكاليف المشتركة كما في محطات التحلية والتي تنتج بجانب المياة المحلاه طاقة كهربائية تصدرها للشركات الكهربائية ، كذلك تكلفة الوقود المستخدم في عمليات التوليد والنقل والتوزيع٠

٢- يبدوا أن السلطات المعنية بفرض السياسة السعرية أخذت في اعتبارها عائدا ضمنيا علي الاموال المستثمرة في هذا القطاع ، وهذا مايمكن أن نستشفه من ضمان الارباح للمساهمين من القطاع الخاص بأنها لاتقل عن ٧٪ من قيمة الاسهم الاسمية. فما هو السعر العادل لوحدة الطاقة المباعة الذي يحقق العائد العادل علي الاستثمار ؟ كيف تقوم الاموال المستثمرة ؟ هل يسمح للمنشآت العاملة في قطاع الكهرباء أن تدرج قيمة الاصول الراسمالية في محطات التوليد وخطوط النقل وشبكات التوزيع في حساب راس المال الذي يحتسب عليه العائد العادل ؟.

٣- أن السعر العادل الذي يتساوي مع التكلفة الحدية يعتبر خاصية من خصائص خطط المنشأة طويلة الاجل والتي يفترض فيها أن كل مدخلات عناصر التكاليف تعتبر تكلفة متغيرة ، وليس هناك عناصر تكاليف ثابتة باقية لم تؤخذ في الحسبان. ولكن المنشآت عادة ماترغب في الاستمرار والبقاء في اطار الخطط قصيرة الاجل ، وفي نفس الوقت تناضل وتكافح من أجل تغطية تكلفتها الثابتة، أم نتجاهل هذه التكاليف الثابتة ؟

٤- بفرض أن قطاع الكهرباء في المملكة يستخدم الاقتصاديات ذات الحجم الكبير Economies of scales وأن لديه منحني متناقصا لمتوسط تكلفة الوحدة في الاجل الطويل ، فإنه يمكن للمنشآت العاملة في هذا القطاع أن تختار حجم المحطات والشبكات ومعدل الانتاج الذي يباع بسعر اعلي من متوسط تكلفة الوحدة في الاجل الطويل ، والا تعرض للخسارة سنة بعد أخري ، اذا ظل سعر البيع لوحدة المنتج اقل من متوسط تكلفة انتاجها. فإذا لجأت السلطات المعنية الي فرض السياسة السعرية للطاقة علي النحو المشار اليه فيما سبق فإن سعر الوحدة المباعة يكون أقل من متوسط تكلفة انتاج الوحدة. عندئذ ، تعاني المنشآت العاملة في هذا القطاع من خسارة علي المدي الطويل سنة بعد اخري. والنتيجة الحتمية إما التصفية والخروج نهائيا من النشاط الاقتصادي أو الحصول علي إعانة بشكل أو آخر لتغطية هذه الخسارة. ولكن كم حجم هذه الاعانة ؟ وكيف توزع علي المنشآت العاملة في هذا القطاع ؟ هذا مايحاول هنا البحث الحصول علي اجابة له.

علي أنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن التحليل الاقتصادي السابق لعنصر التكلفة مبني علي أنه لافرق بين المنشآت جميعها سواء كانت تعمل في ظل المنافسة الكاملة أو الاحتكار الكامل. حيث يفترض أن المحتكر أو المنافس يحصل علي عناصر الانتاج من السوق الحر باسعارها الاقتصادية. وكلا الطرفين يحاول أن يحصل علي اكبر ربح ممكن أو تقليل خسارته الي ادني حد. وهذا الهدف لايمكن الوصول اليه في ظل التحليل الحدي إلا عند تساوي التكلفة الحدية مع الايراد الحدي. كما أن التحليل الاقتصادي السابق سواء في وضعه الراهن أو

وضعه الامثل بتحويل قطاع الكهرباء في المملكة الي قطاع خاص يكتنفه الكثير من الصعوبات التي تتمثل في قياس عناصر التكاليف ، كيفية حساب السعر العادل ، مشكلة الرقابة علي الاسعار ، تحديد حجم الاعانة وكيفية توزيعها علي الشركات العاملة في القطاع. هذا مانحاول القاء الضوء عليه بصورة رقمية من خلال التحليل المحاسبي.

٢- التحليل المحاسبي

في هذا الجزء من البحث سوف تدور المناقشة والتحليل لبعض البيانات الواردة في القوائم المالية المنشورة المقترنة بتقرير مراقب الحسابات الخارجي عن المدة من عام ١٤٠٨ الي عام ١٤١٢هـ ، والتي تساعد في تحديد اسلوب امثل لتحديد الاعانة الحكومية لتلك الشركات. ونظرا لأن بند الاعانة الحكومية غالبا مايكون محل خلاف بين الشركات العاملة في قطاع الكهرباء ووزارة الصناعة فإن تحديد قيمته النهائية عادة مايتم في السنة المالية التالية المعد عنها القوائم المالية. ومن ثم فإننا استخدمنا بيانات السنة السابقة المحدد فيها قيمة الاعانة الفعلية والمستحقة للشركات للسنة التالية لها. وبناء عليه ، تم استخدام بيانات عام ١٤٠٨ هـ لتمثل بيانات عام ١٤٠٩ هـ ، وبيانات ١٤٠٩ هـ لتمثل بيانات ١٤١٠ هـ ، وهكذا. كما تم التركيز علي تحليل بيانات حساب التشغيل والارباح والخسائر المتعلقة بتكلفة التشغيل وايرادات بيع التيار فقط دون النظر الي الايرادات الاخري لتحديد حجم خسارة كل شركة من انتاج وبيع التيار ، وبالتالي يتم تقويم ادارات التوليد والنقل والتوزيع طبقا لبيانات التكاليف والايرادات الخاصة ببيع التيار. أما لو اخذ في الاعتبار أرباح المساهمين المضمونة من قبل الدولة ، فإن ذلك يؤدي الي زيادة حجم الخسارة مما ينعكس بصورة اكثر سلبية علي تلك الادارات. كما أنه يمكن القول ان هذه مسألة تتعلق بسياسة التمويل في تلك الشركات. كما تم الاستعانة ببعض البيانات التفصيلية الواردة في النشرات الصادرة عن وزارة الصناعة والكهرباء والتخطيط وتقرير مراقبي الحسابات لتلك الشركات وبعض القرارات الوزارية ذات العلاقة بشركات الكهرباء.

من العرض المختصر السابق نستطيع القول أن مناقشة الموضوعات المؤثرة في تحديد حجم الاعانة للشركات العاملة في قطاع الكهرباء بالمملكة سوف تتم في هذا الجزء من البحث علي النحو التالي:

٢-١ الايرادات: فيما يتعلق بايرادات هذه الشركات نجد أن الجزء الأكبر منها يتولد من ايرادات بيع التيار ورسوم الخدمة وغرامات اعادة التيار وغيرها من الايرادات المتنوعة. غير أن مبيعات التيار ورسوم الخدمة تحكمها قواعد وضوابط لا دخل للشركات فيها ، حيث أنها تباع في الوقت الحالي طبقا الشرائح الاستهلاك المحددة من قبل جهات الاختصاص ٥. ومن ثم نجد أن مجال تعظيم الايرادات من بيع الطاقة الكهربائية يكاد يكون محدودا ، أخذا في الأعتبار ترشيد ا ستهلاك الطاقة وتكلفة الاستهلاك وتفاوتها تبعا للكمية المستهلكة.

٢-٢ خسائر التشغيل: من استعراض القوائم المالية والبيانات الاحصائية لشركات الكهرباء خلال السنوات الماضية نجد أنها جميعا تحقق خسائر تشغيلية بدرجات متفاوتة٠ وترجع الأسباب الرئيسية لتكبد تلك الخسائر الي التطور والنمو السريع في الطاقة الاسمية لدي المشروعات الكهربائية وزيادتها عن الطاقة الفعلية مما ينتج عنه طاقة عاطلة غير مستغلة ٦. ومما يسبب خسارة التشغيل هذه بيع الطاقة الكهربائية للمستهلك في المملكة بأسعار تقل كثيرا عن تكلفة الانتاج مما ينعكس علي انخفاض حجم ايرادات بيع التيار وذلك واضح من القوائم المالية لعام ١٤١٢ هـ مقارنة بعام ١٤١١ هـ بعد صدور المرسوم الملكي بتخفيض أسعار بيع التيار للمستهلكين لتيسير حصولهم علي احتياجاتهم من الطاقة بسعر مناسب٠ والجدول رقم (١) يوضح خسائر بيع التيار للشركات العاملة في قطاع الكهرباء بالمملكة عن الفترة الزمنية من عام ١٤٠٨ الي عام ١٤١٢هـ٠

جـــدول رقـــم (١)

حســاب التشغيـل والارباح والخسـائر والايـرادات للشـركات العـاملـه فـي قطـاع الكهـربـاء بالمملكـــه العـــربيـه السعـــوديـه خـلال السنـــوات من ١٤٠٨ هـ الـى ١٤١٢ هـ

المبـــــالغ (٠٠٠٠٠٠) ريلا

الشركـه	السنـــه	ايرادات بيع	اجمالى تكاليف	تحـــليل تكاليـــف بيـــع التيـــــار			خسائر بيع	نسبة الخسائر	الاعانة الفعليه	الفرق	النسبه
		التيـــار	بيع التيار	تكاليف مباشره	تكاليف غير مباشره	الاستهلاك	التيـــار	الى التكاليفx الايراد	والستحقه من واقع الميزانيه		
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧) =١٠٢/٦	(٨)	(٩) = ٨-٧	(١٠) =٨/٩
	١٤٠٩	١٢٧٩٤٣٨	١٩٥٠٨٤٩	٩٩١٥٦٢	١٨٩٨٧٩	٧٦٩٤٠٨	٦٧١٤١١	٤٤٠٣٣٥	٧٠٢٨٠٣	٢٦٢٤٦٧	٣٧٪
الموحده	١٤١٠	١٣٩٨٣٠٣	٢٠٤١٨٢٠	١٠٤٣٥٥٧	١٨٦٨١٣	٨١١٤٥٠	٦٤٣٥٠٧	٤٤٠٧٠٠	٥٢٢٦٠٤	٨١٩٠٣	١٦٪
الوسـطى	١٤١١	١٤٥٨٧٢٤	٢١٤١٦٠٦	١٠٩٩٧٥٣	١٨٤٢٧١	٨٥٧٥٨٢	٦٨٢٨٨٣	٤٦٥١٣٦	٥٦٦٨٠٠	١٠١٦٦٥	١٨٪
	١٤١٢	١٥٤٦٤٩٥	٢١٠٨٠٧٩	١٠٥٢٤٦٠	١٩٣٧٢٢	٨٦١٨٩٧	٥٦١٥٨٤	٤١١٩٨١	٥١٨٨٩٥	١٠٦٩١٤	٢٠٪
	١٤٠٩	١٦٤٩٣٠٧	٢٣٣٦٩٦٦	١٢٢٦٨٩٣	٢٥٦٤٨١	٨٥١٥٩٢	٦٨٧٦٥٩	٤٨٥٣١٣	٥٥٤٨٠٣	٦٩٤٩٠	١٣٪
الموحده	١٤١٠	١٩٥٤٨٦٢	٢٤٨٣٠٢٤	١٣٣٠٤٢٧	٢٦٧٠٩٩	٨٨٥٤٩٨	٥٢٨١٦٢	٤١٥٨١٧	٣٥٨٨٤٣	(٦٩٨٣)	١٦٪
الشرقيه	١٤١١	٢١٢٠١٤٧	٢٤٦٩٧٢٥	١٣٥٩٥٤٩	٢٣٦٣٠٣	٨٧٣٨٧٣	٣٤٩٥٧٨	٣٠٠٠٩٦	٢٧٩٠٦٩	(٢١٠٢٨)	٨٪
	١٤١٢	٢٢٧٦٥٦٠	٢٤٨١٨٧٢	١٣٩٩١٠٣	٢٥٠١٧٤	٨٣٢٥٩٥	٢٠٥٣١٢	١٨٨٣٢٨	٢٢٩٠٦٤	٤٠٧٣٦	١٧٪

تابع جـــــدول رقـم (١)

	١٤٠٩	١٣٦٢٣١١	١٩٣٩٧٠٧	٩١٢٨٨٨	٢٤١٨٢٦	٧٨٤٩٩٣	٥٧٧٣٩٦	٤٠٥٥٢١	٦٠١٨٩٠	١٩٦٣٦٩	٣٣٪
الموحده	١٤١٠	١٦٥٢٤٦١	٢٢٠٧٤٣٦	١٠٥١٦٩٧	٢٧٢٠١٨	٨٨٣٧٢١	٥٥٤٩٧٥	٤٠٧٩٦١	٦١٢٥٤٦	٢٠٤٥٨٤	٣٣٪
الغربيه	١٤١١	١٤١٤٩٧٥	٢٠٢٨٥٩٢	٩٥٠٧٩٨	٢٢٥٠٩٥	٨٥٢٦٩٩	٦١٣٦١٧	٤٢٨٠٠٧	٥٨٥٤٣١	١٥٧٤٢٤	٢٦٪
	١٤١٢	١٦٥٢٤٦١	٢١٦٨٣١٦	١٠٤١٦٣٨	٢٤٣٧٥٩	٨٨٢٩١٩	٥١٥٨٥٥	٣٩٣١٣٠	٤٨٥٦٢٧	٩٢٤٩٧	١٩٪
	١٤٠٩	٢١٧٦٠١	٨٤١٨٣٣	٣١٣٥٧٧	٢٠٦٦٠٥	٣٢١٦٥١	٦٣٤٢٣٢	١٥٦٤٠٥	٥٣٥٩٨٧	٣٧٩٥٨٢	٧٠٪
الموحده	١٤١٠	٢١٨٩٨٧	٨٠٥١٥٣	٣٠٢٨٦٠	١٦٨٣٣٥	٣٣٣٩٥٨	٥٨٦١٦٦	١٥٩٤٢٦	٥٢٩٣٠٣	٣٦٩٨٧٧	٧٠٪
الجنوبيه	١٤١١	٢٦٠٥٦٠	٨١٠١٤٢	٣٠٦٦٤٣	١٤٥٣١٠	٣٥٨١٨٩	٥٤٩٥٨٢	١٧٦٧٥٨	٥١٤٦١١	٣٣٧٨٥٣	٦٦٪
	١٤١٢	١٧٥٣٧٨	٨٧٥١٧٠	٣٤٣٠٩٧	١٦٥٨٣٥	٣٦٦٢٣٨	٥٩٩٧٩٢	١٨٨٧٢٨	٥٢٤٦٢٢	٣٣٥٨٩٣	٦٤٪
	١٤٠٩	٢٤٦٠٤	٩٢٦٧٢	٣٦٧٤٠	١٧٢٣٥	٣٨٦٩٧	٦٨٠٦٨	١٨٠٧٢	------	------	-----
تبـــوك	١٤١٠	٢٦٩٠٦	٩٤٥٠٢	٣٧٩٢٧	١٧٤١٨	٣٩١٥٧	٦٧٥٩٦	١٩٢٤٥	٤٥٧٦٥	٤٣٥٨٣	٦٩٪
	١٤١١	٢٨٢١٤	٩٥٧٨٧	٣٨٦٤٥	١٦٤١٢	٤٠٧٣٠	٦٧٥٧٣	١٩٩٠٣	٦٥٢٢٣	٤٥٣٢٠	٦٩٪
	١٤١٢	٢٨٧٠٥	٩٨٠٦٨	٣٨٢٦٠	١٧٤٠٤	٤٢٤٠٤	٧٠٣٦٣	١٩٨٧٨	٦٢٨٢٨	٤٢٩٥٠	٦٨٪
	١٤٠٩	٢٠٨٣	٨٨٤٦	٤٢٣١	١٧١٣	٢٩٠٢	٦٧٦٣	١٥٩٣١	٧٢٩٩	٥٧٠٦	٧٨٪
دومـــه	١٤١٠	٣٠٤٨	٩٨١٥	٤٥٣٤	٢٤٣٢	٢٨٤٩	٦٧٦٧	٢١٠١	٥٦٥١	٣٥٣٩	٦٢٪
الجنـــدل	١٤١١	٣٢٥٢	٩٢٦٦	٤٦٨٢	٢٧٣٥	١٨٤٩	٦٠١٤	٢١١١	٧٠٨٤	٤٩٧٣	٧٠٪
	١٤١٢	٣٣٢٧	١٠١١٩	٤٧٣٨	٢٧٤٤	٢٦٣٧	٦٧٩٢	٢٢٣٣	٦٨٥٤	٤٦٢١	٦٧٪

تـــابع جـــدول رقم (١)

	١٤٠٩	٤٠٩٨	١٥٣٣١	٦٦١٤	٢١٥٠	٦٥٦٧	١١٢٣٣	٣٠٠٣	----	----
رفـــما	١٤١٠	٤٩٨٩	١٥٠١٠	٦١٩٧	١٩٦٥	٦٨٤٨	١٠٠٢١	٣٣٣	----	----
وضواحيهـــا	١٤١١	٤٦٠٣	١٦٦٦٤	٨٠٩٥	١٩٩٤	٦٥٧٥	١٢٠٦١	٣٣٣٢	٩٥٠٠	٦١٦٨	٦٥٪
	١٤١٢	٤٩١٢	١٦٩٤٥	٧٩٧١	٢٦٣٨	٦٣٣٦	١٢٠٣٣	٣٤٨٨	١٠٢٧٤	٦٧٨٦	٦٦٪
	١٤٠٩	٨٨١٧	٣٥٨٦١	٢٠٢٠١	٢٧٦٠	١٢٩٠٠	٢٧٠٤٤	٦٦٤٩	١٧٤٠٠	١٠٧٥١	٦١٪
عـــر عر	١٤١٠	١٠٨٧١	٣١١٠٤	١٥١٢٦	٣٠٠٢	١٢٩٧٦	٢٠٢٣٣	٧٠٧١	١٤٧٠٩	٧٦٣٧	٥٢٪
	١٤١١	١١١١٥	٣١٤٠٦	١٥٣٥٥	٣١٣٩	١٢٩١٢	٢٠٢٢٩١	٧١٨١	٣٠٠٧٩	١٢٨٩٧	٦٤٪
	١٤١٢	١١٦٧٣	٣١٥٩٩	١٦٣٦٤	٢٨٧٣	١٢٣٦٢	١٩٩٢٦	٧٣٦٠	١٩٦٦٩٦	١٢٣٠٨	٦٢٪
	١٤٠٩	١٨٢٠	٨٩٤٩	٣٠٢٣	٢٤٤٣	٣٤٨٣	٧١٢٩	١٤٥٠	٤٤٥٨	٣٠٠٨	٦٧٪
حفـــل	١٤١٠	١٩٩٥	٦٨٤٧	٢٠٣٤	١٤٨٨	٣٣٢٥	٤٨٥٢	١٤١٤	٤٧٤٥	٣٣٣١	٧٠٪
وضواحيها	١٤١١	٢٠٨٦	٦١١٠	١٩٩٧	١٤٣٩	٢٦٧٤	٤٠٢٤	١٣٧٤	٤٨١٦	٣٤٤٢	٧١٪
	١٤١٢	٢٢٦٩	٦٧٤١	١٧٠٠	١٤٠٧	٣٦٣٤	١٤٧٢	١٥٠٥	٤٩٠١	٣٣٩٥	٦٩٪
تيمـــاء	١٤٠٩	١٤٣٤	٨٦٢٨	٢٥٥٥	١٤٤٩	٤٦٢٤	٧١٩٤	١١٩٥	----	------	-----
وضواحيها	١٤١٠	١٧١٤	١٠٦٥٣	٤٤٧٧	١٣٨٦	٨٩٣٩	١٣٣٨	-----	-----	-----	-----
	١٤١١	١٨١٢	١٠٥١٧	٣٧٩٠	١٦٤٤	٥٠٨٣	٨٧٠٥	١٥٠٠	٧٠٣٤	٥٥٣٥	٧٩٪
	١٤١٢	١٨٩٨	١٠٢٦٤	٣٦١٠	١٦٨٨	٤٩٨٦	٨٤٦٦	١٤٨٣	٨٠١٥	٦٥٣٢	٨١٪

٢-٣ التكاليف : تشمل تكلفة وحدة الطاقة المنتجة (كليوات ساعة) جميع التكاليف الخاصة بالتوليد والنقل والتوزيع . كما أنها تختلف بدرجات عالية من شركة لأخري. وحيث أن الطاقة المنتجة لاتباع بالكامل ، فإننا نجد أن الفرق يتمثل في الطاقة الفاقدة ، مما يترتب علية زيادة ارتفاع تكلفة وحدة الطاقة المباعة ، والتي تختلف من شركة لأخري أيضا حسب كمية الطاقة الفاقدة. ومن ثم فأن كفاية أداء المشروعات يتمثل في تخفيض التكلفة التي يندرج تحتها تكلفة الطاقة الفاقدة إلي أدنى حد ممكن . والجدول التالي يوضح تكلفة (ك. و.س) المباع في شركات الكهرباء بالمملكة [٧]:

جدول رقم (٢)

تكلفة (ك.و..س) المباع في شركات الكهرباء

الشركه	١٤٠٩	١٤١٠	١٤١١	١٤١٢
الشرقيه	٩,٦٠ هللة	٩,٤٠ هللة	٨,٣٠ هللة	٧,٨٢ هللة
الوسطي	١٥,٠٠	١٤,٥٠	١٤,١٤	١٣,٢٣
الغربية	١٣,٤٨	١٣,١٠	١٣,٩٤	١١,٩٩
الجنوبيه	٣٠,٢٠	٢٦,٤٠	٢٥,٥٠	٢٥,٨١
تبوك	٣١,٧٧	٢٨,٨٥	٢٧,٩٧	٢٩,٥٢
عرعر	٣١,٨١	٢٢,٩١	٢٢,٥٧	٢١,٣٢
رفحا دومة	٣٠,٨٧	٢٥,٣٠	٢٧,٨٦	٣٠,٠٩
الجندل	٣٠,٠٠	٢٤,٢٥	٢٤,٨٩	٢٢,٨٠
تيماء	٤٦,٠٦	٣٩,٩٢	٤١,٨١	٤١,٤٣
حقل	٣٨,٩٠	٣٤,٥٩	٣٢,٩٧	٣٠,٧٦
متوسط تكلفه				
ك و س المباع*	١٣,٢٠	١٢,٦٥	١١,٩٨	١١,١٩*
متوسط بيع				
ك و س**	٨،٣٧	٨،٢٥	٨،١٠	٧،٩٨
العجـــــز***	٤،٨٣	٤،٤٠	٣،٨٨	٣،٢١

* تكلفة بيع التيار تشمل جميع التكاليف

** متوسط بيع ك و س من التيار الكهربائي قاصر علي ايرادات بيع التيار فقط دون الايرادات الأخري

*** العجز لا يتضمن ارباح المساهمين ومكافأه أعضاء مجلس الاداره ، ويمثل فقط الفرق بين ايرادات وتكاليف بيع التيار.

من بيانات الجدولين السابقين وكذلك البيانات المستخرجة من سجلات المؤسسة العامة للكهرباء والشركات الكهربائية الأخري يتضح أن متوسط سعر بيع وحد التيار للمستهلك لا يتعدي ٨،٢٥ هللة للكيلووات ساعة ، في حين أن متوسط تكلفة إنتاج الكيلووات ساعة تبلغ ١٣،٢١هللة. من ذلك يتضح أن الفرق بين متوسط التكلفة لوحدة المنتج ومتوسط سعر البيع يبلغ حوالي ٥ هللة للوحدة متمثلا في خسارة التشغيل .فإذا أضيف الي خسارة التشغيل هذه ارباح المساهمين والمصروفات الأدارية الأخري لأتضح بجلاء أن هذة الشركات لا بد أن تحقق خسائر سنة بعد أخري ، طالما أن عملية تعظيم الايرادات محدودة للغاية وان بنود التكاليف تزداد سنة بعد أخري، علي الرغم من أن هناك بعض العناصر الايجابية في صناعة الكهرباء مثل ارتفاع متوسط انتاجية العامل وترشيد عدد العاملين واستخدامهم الا ستخدام الامثل الذي ا نعكس علي زيادة الانتاجية وتحسين مستوي الخدمة (ارتفع متوسط انتاجية العامل من الطاقة المباعة خلال الفترة من عام ١٤٠٢ -١٤١١ هـ بمعدل ٢،٣٦ مرة كما أزداد عدد المشتركين الذين يخدمهم العامل لنفس الفترة من ٤٦ الي ٩٣ مشتركا كما يتضح من الجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣)

انتاجية العامل في الفترة من عام ١٤٠٢ - ١٤١١ هـ

العـــــام هـ	١٤٠٢	١٤٠٣	١٤٠٤	١٤٠٥	١٤٠٦	١٤٠٧	١٤٠٨	١٤٠٩	١٤١٠	١٤١١
متوسط أنتاجية العامل من الطـاقه المبـاعه	١٠١٩	١٠٤٨	١٢١١	١٤٤٧	١٦٤٥	١٧٤٨	١٨٦١	٢٠١٤	٢١٩٦	٢٤٠٣
متوسط عدد المشتركين مقابل العامل الواحد	٤٦	٤٧	٥٢	٦١	٦٨	٧٣	٧٨	٨٢	٨٨	٩٣

الا انة يمكن القول أن الوحدات الاقتصادية التي تزاول نشاطها في الكهرباء تعمل في ظل أهداف متعارضة ، فالدولة تحدد سعر بيع التيار للمستهلكين بسعر يقل كثيراعن سعر التكلفة وترغب في تقديم تلك الخدمة لهم بمستوي جيد، والوحدات الاقتصادية الكهربائية ليس لديها الحرية المطلقة في تعظيم الايرادات الناتج من بيع

التيار ، كما أنها تعمل في ظل ظروف اقتصادية قد لا تمكنها في جميع الاحوال من تخفيض تكلفتها بشكل يساعد علي تقليل حجم الخسائر. وينعكس ذلك علي حجم الاعانة المطلوبة من الدولة لكي تستمر تلك الوحدات في أداء خدماتها للمستهلكين بالسعر المحدد والممستوي الجيد.

ومن الملاحظ أيضا أن حجم الاعانات المستحقة لهذه الوحدات قبل الدولة آخذ في الأرتفاع في السنوات الأخيرة لما تحسه الدولة من المبالغة في تحديد حجم الاعانة المطلوبة منها . ومن الناحية الأخري نجد أن الوحدات الاقتصادية الكهربائية تسعي للحصول علي أكبر قدر من الأعانة المستحقة لها لكى تؤدي خدماتها للمستهلكين بشكل أفضل .

٢-٣-١: الأستهلاك والوقود والطاقة المشتراة ورسوم البلدية : يلاحظ أن جزءا كبيا من إجمالي التكاليف للوحدات الاقتصادية العاملة في قطاع الكهرباء بالمملكة لا يخضع لرقابة وتحكم تلك الوحدات فية ، حيث تخرج تلك التكلفة عن نطاق ارادتها ، كما حدد النظام المحاسبي الموحد نسب استهلاك الموجودات الثابتة في هذا القطاع ١١ . كما أن الطاقة المشتراة والوقود المستخدم بأصنافه المختلفة والمشتري من أرامكو وسمارك ومحطات التحلية يتم تسعيرة خارج نطاق إرادة تلك الوحدات أيضا . ولو أن هذا العنصر من التكلفة تتراكم أرصدتة سنة بعد أخري نظرا لعدم سداد تلك الوحدات التزاماتها لموردي الطاقة. أيضا يدخل في نطاق التكلفة التي لا تخضع للرقابة رسوم البلدية التي تدفعها تلك الشركات للمجالس البلدية التي تقع في دائرتها . وتمثل هذة العناصر الثلاث حوالي ٧٠٪ تقريبا من اجمالي التكلفة في قطاع الكهرباء، وكما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

بيان تكاليف شركات الكهرباء خلال السنوات ١٤٠٩-١٤١٢هـ.

المبالغ (...)

أجمالي التكاليف	١٤٠٩	النسبة	١٤١٠	النسبة	١٤١١	النسبة	١٤١٢	النسبة
اجمالي تكاليف بيع التيار	٧٢٤٠		٧٥٣٦		٧٦٩٠		٧٨٠٥	
الاستهلاكات	٢٨٢٣	٣٩٪	٣٠٠٠	٤٠٪	٣٠٠٤	٣٩٪	٣٠١٤	٣٩٪
الوقود و الطاقة								
المشتراة	٢١٧٢	٣٠٪	٢١١٥	٢٨٪	٢٤٦١	٣٢٪	٤٢٠	٣١٪
رسوم البلدية	٧٢	١٪	٧٦	١٪	٧٤	١٪	٨٣	١٪
تكلفة العمالة	١٦٦٦	٢٣٪	١٧٤٠	٢٣٪	١٦١٥	٢١٪	١٥٦١	٢٠٪
قطع غيار وصيانة	٢١٧	٣٪	٢٢٨	٣٪	٣٠٨	٤٪	٣٩٠	٥٪
مصروفات اخري	٢٩٠	٤٪	٣٧٧	٥٪	٢٢٨	٣٪	٣٣٧	٤٪
اجمالي التكاليف	٧٢٤٠	١٠٠٪	٧٥٣٦	١٠٠٪	٧٦٩٠	١٠٠٪	١٠٥	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق أن نسبة تكلفة الوقود والطاقة المشتراة من أرامكو وسمارك ومحطات التحلية تتراوح ما بين ٢٨٪ الي ٣٢٪ من أجمالي التكلفة . وهذا يفسر ميل هذا القطاع ورغبته الزائدة في تأمين المخزون من الوقود والذي يلقي بعبء إضافي علي صيانة المخازن (المليئة في معظم الاحيان) . اتضح أيضا من تحليل القوائم المالية المنشورة أن نظام شراء وتخزين الوقود يحتاج الي إعادة نظر حيث ينبغي أن يوحد هذا القطاع عملية الشراء حتي يستفيد من الكمية الإقتصادية للطلب مما ينعكس علي تخفيض تكلفة الشراء والتخزين . اتضح أيضا أن هناك فائض في الطاقة المنتّجة من محطات التحلية تقوم الشركة الشرقية الموحدة بشراء جزء كبير منه، ثم تقوم بإعادة بيع جزء من هذا الجزء إلي الموحدة الوسطي.

ومن الجدول السابق أيضا يتبين أن تكلفة العمالة تمثل جزءا كبيرا من اجمالي التكلفة حيث تتراوح مابين ٢٠٪إلي ٢٣٪ من اجمالي التكلفة . وبالتحليل التفصيلي لبند تكلفة العمالة بجميع أشكاله من رواتب أساسية وبدلات وأجور إضافية يتضح أن هذا البند في تزايد مستمر ولو أن عدد العاملين الشاغلين لبعض الوظائف (الادارية، المحاسبة ، الكتبة ، عمال غير مهرة) في تناقص بسيط نسبيا ١٢. يلاحظ أيضا من تحليل بعض القوائم المالية المنشورة لهذة الشركات ارتفاع التكلفة الفعلية للعمالة عن المبالغ المقدرة في الخطة بنسب مختلفة ، وهذا يؤكد أن نفقات العمالة في ارتفاع مستمر ، علي الرغم من أن هذا البند ينبغي أن يخفض بأستمرار حتي يصل هذا القطاع الي التشغيل الاقتصادي للعمالة خاصة بعد التقدم التكنولوجي والاعتماد علي الانظمة الأليه في كثير من الانشطة بهذا القطاع ، واستكمال بعض المشروعات الاساسية في كثير من المناطق بالمملكة وارتفاع متوسط انتاجية العامل والاتجاة نحو سعودة العاملين ببعض الانشطة في هذا القطاع ١٣.

ويرتبط بهذا البند تراكم الديون على هذه الشركات المستحقه لموردى الوقود بأصنافه المختلفه وتراكم مديونية الجهات الحكومية لهذة الشركات بسبب تقاعسها عن سداد استهلاكها من التيار كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

المبالغ المستحقة لارامكو وسمارك والتحلية والذمم حتي ١٤١٢/١٢/٣٠هـ

(٠٠٠)

الشركة	أرامكو	سمارك	التحلية	المجموع
ذمم علي الجهات الحكومية*				
الشرقية	٣,٧٥١,٠٤٨	٢١,٧١٨	٩٢٣,٤٩٢	٤,٦٩٦,٢٥٨
*١,٩٦٩,٥٤٦				
الوسطي	ـــــ	٣,٥٩٤,٨٥٩	ـــــ	٣,٥٩٤,٨٥٩
*١,٩٨١,٦٨٤				
الغربية	ـــــ	٢,٥٩٤,٦٥٢	١,٢٣٣,٧١٢	٣,٨٢٨,٣٦٣
*١,٣٣٠,٠٠٥				
الجنوبية	٨٥,٥١٣	١٦٣,٧٢٢	٣١,٦٩٦	٢٨٠,٩٣٢
*٢٤١,٧٢٣				
الاجمالي	٨٣٦،٥٦١	٦,٣٤٧,٩٥٠	٢,١٨٨,٩٠١	١١,٤١٣,١٦٢
٥,٥٢٢,٩٩٨				

** (الشرقية ، الوسطي ، الجنوبية) ميزانيات ١٤١٢ هـ قبل الفحص.

وفي هذا المقام ينبغي أن تكون هناك وسيلة لحث الجهات الحكومية علي سداد التزاماتها الناتجة عن استهلاكها للتيار لهذا القطاع حتي يتمكن من أداء انشطته التشغيلية بشكل أفضل مما ينعكس بدوره علي تقديم الخدمة للمواطنين وغيرهم بصورة أحسن وأسرع ١٥ . وإن مقارنة معدل دوران المدنيين وفترة التحصيل ونسبة الائتمان لمستهلكي التيار من القطاع الخاص والمصالح الحكومية توضح الفرق الهائل بينهما ، والذى يؤكد أن تراكم ديون المصالح الحكومية يعتبر عقبة في سبيل هذا القطاع ويقلل من فعاليته في تقديم الخدمة كما يتضح من البيانات المقارنة التالية ١٦:

	الأفـــــراد	القطاع الحكومي
نسبة الأئتمان	٤٪	٤١٪
فترة التحصيل	١٩يوما	١٩٢ يوما
حركة اللذمم	١٩,٥ مرة في العام	١,٩ مرة في العام

٢-٤ تمويل النشاط الجاري والاستثماري

٢-٤-١ من فحص القوائم المالية للوحدات الاقتصادية التي تعمل في نشاط الكهرباء بالمملكة يتضح أنها لا تعاني من أزمة التدفقات النقدية المستخدمة في تمويل النشاط الجاري نظرا لانتظام التدفق النقدي من ايرادات بيع التيار ورسوم الخدمة وغير ذلك من الايرادات الأخري . ولذا يمكن التوصية لأن تتحمل هذه الوحدات الاقتصادية تكاليف التشغيل الجارية بالكامل مقابل الايرادات المحصلة من بيع التيار ورسوم الخدمة و لا تحصل علي إعانة من الدولة ، ومن ثم يمكن تقييم أداء تلك الشركات طبقا لهذا المؤشر.

٢-٤-٢ أما بالنسبة لعمليات التمويل اللازمة للتوسعات الرأسمالية متمثلة في انشاء الشبكات الكهربائية ذات الجهود العالية لنقل الطاقة من مصادر توليدها إلي مناطق أخري لتوزيعها وفقا للجهود المختلفة ، وربط النظم الكهربائية في هذة المناطق طبقا للنظم الكهربائية المتطورة حتي تعطي مردودا اقتصاديا وفنيا عاليا مما ينعكس بدوره علي تخفيض تكلفة التشغيل وتحسين معدل الاستفادة من قدرات التوليد المتوفرة وتخفيض احتياطي التوليد مع موثوقية استمرار التيار الكهربائي ، فيمكن أن تتولاة المؤسسة العامة للكهرباء . أضف الي ذلك فإن عمليات التمويل اللازمة للصيانة الرأسمالية ، وعمليات الاحلال و التجديد للأصول الثابتة القائمة عند الحاجة ، يمكن أن تتولاة المؤسسة العامة للكهرباء أيضا . وتصبح في ظل هذه البدائل مسألة الاعانة الحكومية المقدمة لقطاع

الكهرباء من اختصاص المؤسسة وعلاقتها بالجهات المعنية . ومما يؤيد هذا الاقتراح الذي قد يكون أقرب الي الواقع وأيسر في التنفيذ - إذا قورن بالبدائل الاخري والتي سنشير اليها في الفقرة القادمة - أنة من البديهي علميا أن جزءا من عمليات التمويل يأتي داخليا عن طريق الأرباح المحتجزة لاستخدامها في مثل الأغراض المشار اليها أعلاه.

٢-٤-٣- فاذا اتضح أن جميع الوحدات العاملة في نشاط الكهرباء تحقق خسائر بسبب قيود سعر المنتج الكهربائي المباع للجمهور ، لأستلزم الأمر البحث عن مصادر أخري للتمويل قد تكون أقل فعالية من البديل السابق . ولتوضيح ذلك يمكن النظر الي ان جزءا من الأرباح عادة مايستخدم في سداد الالتزامات وخاصة طويلة الأجل ، يكاد يكون ثابتا في مقداره من سنة لأخري مثل قرض صندوق الاستثمارات العامة بسبب توقف تلك الوحدات عن السداد ، كما أن الجزء الأخر من الألتزامات طويلة الأجل يتزايد من سنة لأخري مثل قرض المؤسسة العامة للكهرباء الناتج عن تمويل مشروعات التوسعة التي تقوم بها تلك الوحدات . ومن ثم يمكن النظر إلي هذة البدائل التمويليةعلي النحو التالي :

جدول رقم (٦)

الهيكل التمويلي طويل الأجل للوحدات الاقتصادية العاملة في نشاط الكهرباء كما في ميزانية ١٤١٢/١٢/٣٠ هـ

أسم المنشأة	رأس المال	الأحتياطيات	قروض بنكية	قروض صندوق الأستثمارات العامة	المؤسسةالعامة للكهرباء
الموحدة الشرقية	٤،١٥١،٠٠٤،٠٠٠	ـــــ	ـــــ	١١،٤٠٣،٩٦٠،٠٠٠	٢،٨٥٣،٤٧٩،٠٠٠
الموحدة الغربية	٧،٣٤٩،٧٥٠،٥٠٥	٤٥،٠٠٤،٠٧٦	٥٢٣،٧٧٦،٤٩٦	٨،٨٧٥،٤٥٨،٢٦٨	٢،٨٠٧،٩٤٨،٤٠١
الموحدة الجنوبية	٣،٥٦٤،٤١٠،٠٤٧	٢،٥٠٦،٩٠٦	ـــــ	١،٩٥٦،٠٤٩،٣٩٣	٢،٣٩٦،٦٥٠،٧٤٠
الموحدة الوسطي	٨،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	١٣٩،٧٢٥،٣١٥	ـــــ	٧،٤٩٨،١٢٩،٣٣٦	١،٥٢٩،٦٨٧،٩٢٦
شركة تبوك	٦،٠٠٠،٠٠٠	٣٠٨،٢٦٢	ـــــ	٧٤٨،٤٠٠،٤٥٩	١٢٣،٨٥٣،٣٩٠
شركة عرعر	١٥،٠٠٠،٠٠٠	٤٣٨،٢٥٢	ـــــ	٢٤٢،٩٧٢،٦٢٨	٥،٤٩٩،٦٦٨
شركة رفحاء	٤،٠٠٠،٠٠٠	٦٣،٥٧٩	ـــــ	١١٢،٨٤٢،٦٣٠	٤،٤٨٧،٣٨٩
دومة الجندل	١٠،٠٠٠،٠٠٠	٤٥٧،٠٨٩	ـــــ	٤٣،٨١٦،٧٧٧	٣،٥٠٠،٠٠٠
تيماء	١،٤٤٠،٠٠٠	١٠٢،٩٦١	ـــــ	٤٦،٥٦٣،٢٢٧	٨،٢١٩،٢٤٢
حقل	٥٣٦،٠٠٠	٣٥،٥٧٢	ـــــ	٧٧،٧٨٦،٦٤٠	٢،٨١٢،١٧٦

ا) زيادة رأس المال إما عن طريق زيادة حصة الدولة في تلك الوحدات أو زيادة حصة الأفراد في راس المال أخذا في الاعتبار ضمان حد أدني من الأرباح حتي يقبل الأفراد الاكتتاب في رأس المال ، أو عن طريق تحويل الأحتياطيات بأنواعها المختلفة الي رأس المال ولو أن مقدارها بسيط نسبيا كما يتضح من الهيكل التمويلي لتلك الوحدات.

ب) يتضح من بنود الهيكل التمويلي طويل الأجل لتلك المنشآت بند قرض صندوق الاستثمارات العامة ، وهو في الأصل عبارة عن قرض حصلت عليه تلك الوحدات من صندوق التنمية الصناعية . إلا أنه خلال عام ١٤٠٨هـ صدرت توجيهات مقام وزارة المالية والاقتصاد الوطني بنقل مسئولية القروض التي أبرمها صندوق التنمية الصناعية الي صندوق الاستثمارات . ومن فحص قائمة المركز المالي لتلك الشركات خلال الفترات المالية السابقة لعام ١٤١٢هـ يتضح عدم قدرتها علي سداد هذا الالتزام وثبات مقداره من سنة لأخري. كما لا ترد في الغالب الأعم مصادقات لمراجع الحسابات من تلك الصناديق للتدليل علي صحة تلك الأرصدة . ومن الممكن أن يرحل هذا البند إلي رأس المال أيضا علي الرغم من أنه سوف لا يضيف جديدا إلي الموقف الراهن سوي تحوله من التزام إلي حصة في رأس المال .

ج) من بيانات المركز المالي لتلك الوحدات يوجد بند المؤسسة العامة للكهرباء ، وهو عبارة عن التزامات هذة الموحدات قبل المؤسسة متمثلة في قيمة الدفعات التي تتسلمها الشركات من المؤسسة لتمويل المشروعات الرأسمالية بهذه الشركات ، ويعتبر هذا المصدر من اهم المصادر التمويلية المتجددة نظرا للتوسعات المستمرة التي تقوم بها الشركات .

د) قروض بنكية أو بلدية عن طريق البلديات التابعة لها تلك الشركات مثل القرض المقدم من وزارة الشئون البلدية والقروية – بريدة للشركة الموحدة الوسطي بمبلغ ٤,٤٢٣,٣٧٥ ريالا . وهذا مصدر آخر من مصادر التمويل تستطيع بموجبة تلك الشركات الحصول علي قروض ميسرة بضمان الحكومة ، أو الحصول علي تسهيلات اعتمادات مستندية لتمويل تنفيذ عمليات التوسعة أو الصيانة الرأسمالية .

تلك هي المصادر التمويلية المحتملة لتلك المنشآت . وتنحصر مهمة تلك المنشآت في دراسة تكلفة تلك البدائل واختيار أرخصها والمناسب منها لكل منشأة ومدي إمكانية تنفيذه بطريقة لا تؤثر سلبيا علي تلك الوحدات ، وحتي تتمكن من أداء مهمتها المنوطة بها بشكل جيد.

٢-٥ بقاء الاعانة الحكومية بوضعها الحالي مع شئ من الترشيد

إن المطلع علي القرار الوزاري رقم ١٦٠٦وتاريخ ١٣٩٥/١١/١٤هـ الذي يحدد أسلوب تحديد الاعانة في الوحدات التي تعمل في نشاط الكهرباء يري الآتي:

٢-٥-١- حدد النظام المحاسبي الموحد نسبا لاستهلاك الأصول الثابتة في شكل فئات لتلك الأصول . غير أن المؤسسة العامة للكهرباء والشركات التي تعمل في ذلك النشاط عادة ماتأخذ بالسقف الأعلي لهذه النسب عند حساب قسط الأستهلاك . كما أن بعض هذه النسب مرتفع نسبيا مثل المباني حيث تحتسب نسب الأستهلاك لها علي أساس من العمر الأفتراضي والذي يتراوح ما بين ٢٠، ٣٠ سنة . ومن ثم يقترح تخفيض نسب الاستهلاك للموجودات الثابتة حتي تقترب من الواقع وتساهم في تخفيض حجم الخسائر ، وبالتالي انخفاض قيمة الاعانة المستحقة لهذة الوحدات . ويسوغ ذلك الاقتراح كبر حجم مصروفات استهلاك الموجودات الثابتة بالنسبة لاجمالي تكلفة الانتاج في تلك الوحدات والذي قد يرتفع أحيانا الي أكثر من ٥٠٪ من إجمالي المصروفات كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (٧)

الايرادات والمصروفات والاستهلاك لعام ١٤١٢هـ في الوحدات الاقتصادية التي تعمل في نشاط الكهرباء

(الأرقام بالآف الريالات)

الوحدات الاقتصادية المشتغلة في نشاط الكهرباء	الايرادات	المصروفات	صافي الخسارة (الاعانة)	الاستهلاك للموجودات الثابتة	نسبة استهلاك الموجودات الي المصروفات
الموحدة الشرقية	٢,٢٣٤,٥٠٠	٢,٥٨٣,٩٠٢	٣٤٩,٤٠٢	٨٨٢,٧٧٠	٣٤٪
الموحدة الغربية	١,٥١٤,٦٨٩	٢,٢٨٠,٧٧٧	٧٦٦,٠٨٨	١,٢٧٢,٤١٤	٥٦٪
الموحدة الوسطي	١,٦٩٣,٠١٨	٢,٢٦٩,٧٨٥	٥٧٦,٧٦٧	٩١٥,٩٦٦	٤٠٪
الموحدة الجنوبية	٣٢٠,٤٩٥	٩٢٦,٩٣٥	٦٠٦,٤٤٠	٤٣٨٢,٥٣	٤١٪
كهرباء تبوك	٤٠,٢٩٢	١٠٤,٨٨٩	٦٤,٥٩٧	٤٣,٠٤٩	٤١٪
كهرباء حقل	٢,١٥٦	٧,٩٥٣	٥,٧٩٧	٣,٦٠٢	٤٥٪
كهرباء عرعر	١٢,٦٦٢	٣٢,١٣٨	١٩,٤٧٦	١١,٤٥٧	٣٦٪
كهرباء تيماء	٢,١٧٧	١١,٠٥٣	٨,٨٧٦	٤,٩٤٠	٤٥٪
كهرباء رفحا	٤,٨٩٥	١٩,٢٦٦	١٤,٣٧١	٦,٣٦١	٣٣٪
كهرباء دومة الجندل	٣,٨٠٠	١٠,١٧٣	٦,٣٧٣	٢,٢٣٣	٢٢٪

٢-٥-٢- من الملاحظ أيضا أن القرار الوزاري المشار اليه أعلاه حدد نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من أرصدة المدينين من غير الادارات الحكومية بحد أقصي مقداره ٥٪علما بأن هذه النسبة تعتبر عالية نوعا ما لأن هناك من العوامل التي تساعد علي تنشيط سياسة التحصيل وتجبر المشتركين علي دفع ديونهم لتلك الوحدات مثل غرامات التأخير وقطع التيار والرسوم الأضافية التي تفرض عليهم عند اعادة فتح التيار. ولذا يقترح تخفيض تلك النسبة بما يتمشي مع الواقع وسياسة الائتمان والتحصيل والذي سوف ينعكس بدورة علي تخفيض حجم الأعانة .

ويرتبط بهذة النقطة إعادة النظر أيضا في بند الأجور والمرتبات من حيث الدرجات الوظيفيةوعدد الشاغلين لها وترشيد ذلك البند . ولا شك أن ذلك سيعمل علي تخفيض المصروفات بشكل عام والذي ينعكس علي حجم الاعانة المستحقة خاصة وأن هذا البند يمثل جزءا كبيرا من مصروفات التشغيل والصيانة .

٢-٥-٣ تخفيض نسبة الفاقد من الطاقة المنتجة . حيث بلغت نسبة الفاقد الي المنتج لعام ١٤١١هـ في بعض المشروعات ١٨٪ وهي نسبة عالية . فإذا إنخفضت هذة النسبة إلي أدني حد ممكن ، فأن ذلك يؤدي الي تخفيض المصروفات وبالتالي انخفاض حجم الخسائر الذي ينعكس علي حجز الأعانة كما يتضح من الجدول التالي .

جدول (٨)

الطاقة المولدة والمباعة والفاقدة والمستخدمة في الواحدات الاقتصادية الكهربائية لعام ١٤١١هـ

الشركة	الطاقة المولدة ك .و.س	الطاقة المباعة ك.و.س	الطاقة المستخدمة داخليا والفاقد ك.و.س	نسبة الطاقة الفاقدة والمستخدمة داخليا الي المنتجة
الموحدة الشرقية	٢٧٧٤٣٤٨	٢٤٨٣٥٩١٤	—	—
الموحدة الغربية	١١٢٩٩٧١٢	١٨٠٢٣٢٨٩	—	—
الموحدة الوسطي	١١٢٩٤٦١٥	١٥٩٩٧٣٦٠	—	—
الموحدة الجنوبية	٣٦٦٤٩٤٧	٣٢٧٣٧٦٨	٣٩١١٧٩	٪١١
شركة تبوك	٣٨٨٥٢٢	٣٣٢٨٥٥	٥٥٦٦٧	٪١٤
شركة عرعر	١٧٦٠١٧	١٤٥٣٩٠	٣٠٦٢٧	٪١٧
شركة رفحاء	٦٤٤١٥	٥٣٣١٥	١١١٠٠	٪١٧
شركة دومة الجندل	٥١٠٦٤	٤٣٧٧٩	٧٢٨٥	٪١٤
شركة تيماء	٣٠٣٦٩	٢٣٩٩٢	٦٤٠٧	٪٢١
شركة حقل	٢٧٧٦٤	٢٥٨٦٣	١٩٠١	٪٧

٢-٥-٤- أن يراعي في تحديد حجم الاعانة الأرباح المضمونة من قبل الدولة للمستثمرين في نشاط الكهرباء تشجيعا لهم علي الأستثمار في هذا النشاط وتحقيقا للعدالة التي يمكن أن تحقق لهم في نشاط استثماري أخر.

٢-٥-٥ إن المطلع علي القرار الوزاري المشار إليه أعلاه - بالأضافة إلي ماتقدم - يجد أنه ينص في البند ثانيا علي أن تغطي الاعانة الحكومية التوزيعات التالية:

١- الزكاة الشرعية

٢- الاحتياطي النظامي بواقع ١٠٪ من الارباح القابلة للتوزيع سواء كانت الشركة تحتجز هذا الاحتياطي أم لا .

٣- التوزيعات المضمونة علي المساهمين بحيث لا تتجاوز في التوزيع الاول والثاني ٦٪من رأس المال المستثمر في نشاط الكهرباء.

٤- مكافأة أعضاء مجلس الادارة.

وإذا كان القرار الوزاري يعتبر استهلاك الموجودات الثابتة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها أساسا لحساب الأعانة الحكومية الممنوحة للشركات العاملة في قطاع الكهرباء ، وإذا كانت هذه الشركات أيضا لا تحقق أرباحا بحيث تحتجز احتياطيا نظاميا أو توزع ارباحا علي المساهمين أوتدفع الزكاة الشرعية فربما كان هذا القرار في جوهره يكافئ الشركات التي تزداد خسارتها بمنحها هذة الاعانة ، خاصة إذا اتضح أن بعض الشركات تأخذ بالنسب العليا لاستهلاك الاصول وبالحد الاقصي لمخصص الديون المشكوك في تحصيلهاوتدفع الحد الاقصي لإعضاء مجلس الادارة في المكافآت .

فإذا رشدت تكاليف الشركات في قطاع الكهرباء وطبقا للمناقشات السابقة ، كما تم تخفيض نسب الارباح المضمونة من الدولة الموزعة علي المساهمين عام ١٤٠٥هـ لتصبح ١٠٪ بدلا من ١٥٪ ولتصبح ٧٪ بدءا من عام ١٤٠٨هـ فإن ذلك سوف ينعكس علي حجم الاعانة الحكومية المقدمة لهذا القطاع مما يخفف العبء علي خزانة الدولة ، ويدفع بهذة الشركات للعمل بكفاءة أفضل . والجدول التالي يوضح اقتصار الإعانة الحكومية علي صافي الخسارة بالإضافة إلي أرباح المساهمين المضمونة ، وكذلك جملة المتبقي بدون صرف لكل شركة لعدم توافر اعتمادات كافية لبند الإعانة حتي نهاية عام ١٤١١هـ.

جـــــــــــدول رقـــــــــم (٩)

بيـــان تحليلـــى للأعـــانات المعتمـــده بشـــركات الكهـــرباء من عـــام ١٤٠٨ هـ وحتـــى ١٤١٢ هـ

عـــــــام	١٤٠٨ هـ		١٤٠٩ هـ	
الشـــــــركة	صافى الخساره	أرباح المساهمين	صافى الخساره	الاعـــانه	أرباح المساهمين	الاعـــانه
الـــوسطـــى	٥٤٤,٧٤٥	١٥٨,٠٥٨	٤٤٣,٩٩٠	٧٠٢,٨٠٣	١٥٨,٠٥٨	٦٠٢,٠٤٨
الشـــرقيـــه	٥٢٧,٥٦٩	٢٧,٠٥٦	٣٣١,٧٧٩	٥٥٤,٦٢٥	٢٧,٠٥٥	٣٥٨,٨٣٤
الغـــربيـــه	٥٢٣,٥٧٥	٧٨,٣١٤	٦١٢,٥٤٦	٦٠١,٨٨٩	٧٨,٣١٤	٦٩٠,٨٦٠
الجنـــوبيـــه	٥٣٢,٤٠٥	٣,٥٨٢	٥٢٩,٣٠٣	٥٣٥,٩٨٧	٣,٥٨١	٥٣٢,٨٨٤
أجمالى الشركات الموحده	٢,١٢٨,٢٩٥	٢٦٧,٠١٠	١,٩١٧,٦١٨	٢,٣٩٥,٣٠٥	٢٦٧,٠١٠	٢,١٨٤,٦٢٨
تبـــــوك	٦٦,٤٨٩	٤٣٣,٠٠٠	٦٥,٥١٧	٦٦,٩٢٢	٤٣٣,٠	٦٥,٩٥٠
عـــــرعـــر	٢٦,٢٦٦	١,٠٨٤	١٤,٧٠٨	٢٧,٣٥٠	١,٠٨٤	١٥,٧٩٢
دومة الجنـــدل	٦,٥٨٨	٧١٠,	٥,٦٥١	٧,٢٩٨	٧١٠,	٦,٣٦١
رفحـــــا	٩,٠٧٣	٢٨٨,	٧,٨٨٦	٩,٣٦١	٢٨٨,	٨,١٧٤
تيمـــــاء	٧,٢٢٢	١٠٤,	٨,٠٥٠	٧,٣٢٦	١٠٤,	٨,١٥٤
حقـــــل	٥,٤١٩	٣٩,	٤,٧٤٤	٥,٤٥٨	٣٩,	٤,٧٨٣
أجمالى شركات الشمـال	١٢١,٠٦٠	٢,٦٥٨	١٠٦,٥٥٨	١٢٣,٧١٨	٢,٦٥٨	١٠٩,٢١٦
أجمالى شركات الكهرباء	٢,٢٤٩,٣٥٥	٢٦٩,٦٦٨	٢,٠٢٤,١٧٦	٢,٥١٩,٠٢٣	٢٦٩,٦٦٨	٢,٢٩٣,٨٤٤

• تم تعـديل الأربـــاح المضمـــونه من الـــدوله الى ٧ ٪ بدلا من ١٠ ٪ أعتبارا من عـــام ١٤٠٨ هـ

تـــابع جـــــدول رقـــــم (٩)
عـــن سنـــوات ١٤١٠ هـ و ١٤١١ هـ

عـــام	١٤١٠ هـ			١٤١١ هـ		
الشـــركة	صافى الخساره	أرباح المساهمين	الاعـــاته	صـافى الخساره	أربـاح المساهمين	الاعـــاته
الـــوسطـــى	٥٦٦,٨٠٠	١٥٨,٠٥٨	٧٢٤,٨٥٨	٥١٨,٨٩٥	١٥٨,٠٥٨	٦٧٦,٩٥٣
الشـــرقيـــه	٢٥٢,٠١٤	٢٧,٠٥٥	٢٧٩,٠٦٩	٢٠٢,٠٠٩	٢٧,٠٥٥	٢٢٩,٠٦٤
لغـــربيـــه	٥٨٥,٤٣٣	٧٨,٣١٤	٦٦٣,٧٤٦	٤٨٥,٦٢٧	٧٨,٣١٤	٥٦٣,٩٤١
الجنـــوبيـــه	٥١٤,٦١٣	٣,٥٨١	٥١٨,١٩٣	٥٢٤,٦٢٣	٣,٥٨١	٥٢٨,٢٠٣
أجمالى الشركات المـوحده	١,٩١٨,٨٥٧	٢٦٧,٠١٠	٢,١٨٥,٨٦٧	١,٧٣١,١٥٣	٢٦٧,٠١٠	٢,٠٠١,١٦٢
تبـــوك	٦٢,٦٧٤	٤٣٣	٦٣,١٠٧	٦٥,٠٨٠	٤٣٣	٦٥,٥١٣
عـــرعـــر	١٩,٤١٧	١,٠٨٤	٢٠,٥٠١	١٩,٠٠٦	١,٠٨٤	٢٠,٠٩٠
دومة الجنـــدل	٦,٥١٤	٧١٠	٧,٢٢٤	٦,٢٨٣	٧١٠	٦,٩٩٣
رفحـــا	٩,٣٣٧*	٢٨٨	٩,٦٢٥	١٠,٠٤٠	٢٨٨	١٠,٣٢٨
تيمـــاء	٨,٠٣٠	١٠٤	٨,١٣٤	٨,٠١٢	١٠٤	٨,١١٦
حقـــل	٤,٨١٤	٣٩,٧١١	٤,٨٥٣	٤,٨٩٩	٣٩	٤,٩٣٨
أجمالى شركات الشمـال	١١٠,٧٨٨	٢,٦٥٨	١١٣,٤٤٦	١١٣,٣٢٣	٢,٦٥٨	١١٥,٩٨١
أجمالى شركات الكهرباء	٢,٠٢٩,٦٤٥	٢٦٩,٦٦٨	٢,٢٩٩,٣١٤	١,٨٤٤,٤٧٩	٢٦٩,٦٦٨	١١٤,١٤٤

* تم تعـديل الأربـــاح المضمـــونه من الـــدوله الى ٧ ٪ بدلا من ١٠ ٪ أعتبارا من عـــام ١٤٠٨ هـ

تـــــابع جـــــــــــدول رقـــــــــم (٩)

عـن سنـــة ١٤١٢ هـ

عـــــــام	١٤١٢ هـ			
الشـــــــــركة	صافى الخساره	أرباح المساهمين	الاعـــاته	جملة المتبقى بدون صرف لكل شركه حتى أعاتة ١٤١١ هـ
الـــــوسطـــى	٥٧٦,٧٦٧	١٥٨,٠٥٨	٧٣٤,٨٢٥	٤،٤٢٩،٤٥٩
الشـــــرقيـــه	٣٤٩,٤٠٢	٢٧,٠٥٥	٣٧٦,٤٥٧	٣،٤٩٠،٨٨١
الغـــربيـــه	٧٦٦,٠٨٨	٧٨,٣١٤	٨٤٤,٤٠٢	٤,٣٥٣,٣٣٩
الجنـــوبيـــه	٦٠٦,٤٤٠	٣,٥٨١	٦١٠,٠٢١	٢,٢٨٢,٢٦٠
أجمالى الشركات المـوحده	٢,٢٩٨,٦٩٧	٢٦٧,٠٠٨	٢,٥٦٥,٧٠٥	١٤,٥٥٥,٩٤٠
تبـــــوك	٤٣,٠٤٩	٤٣٣	٤٣,٤٨٢	١٧٣,٨٢٥
عـــــرعـــر	١٩,٤٧٦	١,٨٠٣	٢٠,٥٥٩	٧١,٨٥٧
دومة الجنـــدل	٦,٣٧٣	٧١٠	٧,٠٨٣	١٩,٧٧٣
رفحـــــا	١٤,٣٧١	٢٨٩	١٤,٦٦٠	٣١,٥٥٨
تيمـــــاء	٨,٨٧٦	١٠٤	٨,٩٨٠	١٥,٠٤٩
حقـــــل	٥,٧٩٧	٣٩	٥,٨٣٦	١٨,٩٢٠
أجمالى شركات الشمـال	٩٧,٩٤٢	٢,٦٥٨	١٠٠,٦٠٠	٣٣٠,٩٨٥
أجمالى شركات الكهرباء	٢,٣٩٦,٦٣٩	٢٦٩,٦٦٦	٢,٦٦٦,٣٠٥	١٤,٨٨٦,٩٢٦

• تم تعـديل الأربـاح المضمـــونه من الـــدوله الى ٧ ٪ بدلا من ١٠ ٪ أعتبارا من عـــام ١٤٠٨ هـ

الخلاصة

تضح من المناقشة والتحليل السابق أن الشركات التي تعمل في قطاع الكهرباء تواجة مشكلة بيع الطاقة بأقل من تكلفتها وزيادة حجم الاعانة الحكومية المطلوبة لتغطية تلك الخسائر . كما اتضح أيضا زيادة حجم الاعانات المطلوبة سنة بعد اخري لتوقف وزارة المالية عن دفع الاعانات لهذة الشركات الناتج عن اختلاف وجهات النظر في كيفية احتساب الاعانة . بالاضافة الي ذلك ، اتضح أن هذة الشركات -ولو أنها في وضع الشركات المحتكرة - تعمل علي تقليل الخسائر الي ادني حد ممكن لتدخل الحكومة في تحديد أسعار الطاقة المباعة للمستفيدين منها وفقا للشرائح المحددة من جهات الاختصاص . ومن فحص البيانات المتوفرة ظهر أيضا ان هذة الشركات لا تعاني من مشاكل بالنسبة لتمويل النشاط الجاري ، إلا أنها تعاني من التزاماتها طويلة الأجل والتي تتراكم سنة بعد اخري وخاصة بالنسبة لموردي الطاقة ، كما أنها تجد صعوبة في تحصيل ديون الجهات الحكومية المستفيدة من الطاقة المباعة . كما تبين من فحص بيانات تكاليف الانتاج ارتفاع تكلفة العمالة علي الرغم من ادخال النظم الالية في كثير من الانشطة في مجال الكهرباء وارتفاع متوسط انتاجية العاملين بالقطاع.

ومن ثم يقترح أن يتحول قطاع الكهرباء الي قطاع خاص وتباع حصة الحكومة في رأس المال الي الجمهور واقتصار دور الدولة علي مراقبة الاسعار ، وترك إدارة هذة الشركات طبقا للقواعد التي تحكم مثل هذة المنشآت . كما يقترح أيضا وضع اسلوب ونظام موحد لتقييم هذة الشركات وخاصة بالنسبة للطاقة الفاقدة واحتساب نسب استهلاك الاصول الثابتة ومخصص الديون المشكوك فيها واستخدام الاساليب العلمية في عملية الشراء بالكميات الاقتصادية للطلب ، وكذلك عمليات التخزين السليمة .

كما يوصي أيضا بأعادة النظر في تكلفة العمالة من جميع جوانبها من حيث التعيين والتدريب وتقييم الاداء . يوصي ايضا بأعادة النظر في سياسة التحصيل والائتمان وخاصة بالنسبة للجهات الحكومية وحث الاخيرة علي سداد التزاماتها تجاه هذة الشركات لكي تتمكن من اداء الخدمات بشكل أفضل وسداد التزاماتها أيضا للموردين وغيرهم من الدائنين.

21	18.000	42.455	-24.4551
22	5.000	31.511	-26.5113
23	14.000	56.610	-42.6096
24	20.000	51.599	-31.5988
25	90.000	28.947	61.0528
26	9.000	46.574	-37.5745
27	3.000	35.197	-32.1975
28	5.000	43.859	-38.8588
29	104.000	41.013	62.9870
30	18.000	33.336	-15.3360
31	172.000	46.759	125.2409
32	10.000	34.804	-24.8038
33	10.000	31.414	-21.4137
34	78.000	39.430	38.5700
35	12.000	18.640	-6.6402
36	35.000	66.211	-31.2108
37	8.000	20.252	-12.2515
38	8.000	32.339	-24.3395
39	24.000	43.488	-19.4880
40	260.000	56.495	203.5047
41	65.000	39.681	25.3193
42	9.000	38.615	-29.6147
43	10.000	30.469	-20.4688
44	13.000	35.734	-22.7336
45	16.000	24.728	-8.7278
46	5.000	42.327	-37.3269
47	135.000	47.460	87.5404
48	135.000	36.785	98.2152
49	41.000	37.045	3.9549
50	19.000	59.149	-40.1491
51	26.000	27.595	-1.5953
52	240.000	43.684	196.3162
53	130.000	51.961	78.0385
54	4.000	46.880	-42.8802
55	7.000	54.347	-47.3475
56	3.000	23.654	-20.6543
57	23.000	50.079	-27.0792
58	12.000	48.410	-36.4099
59	12.000	43.727	-31.7272
60	4.000	-13.292	17.2923

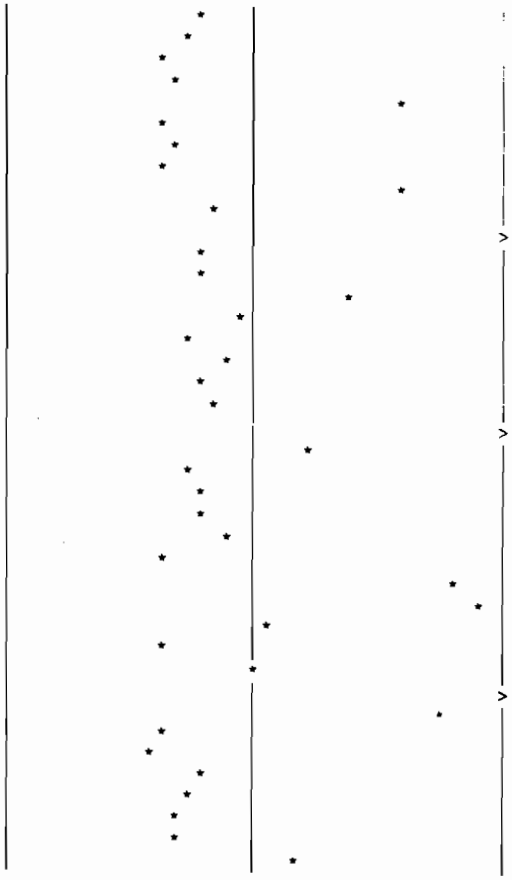

BIN-WATSON TEST = 1.7133

الهوامش :-

١- أحمد فؤاد الانصارى " تأمين الحريق " ، القاهرة،الاتحاد المصرى للتأمين سنه ١٩٩٢ .

٢ - سجل تعويضات الحريق بشركة المهندس للتأمين .

٣ - تقارير خبراء المعاينه بالشركة سنه ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ .

٤ - ملفات الحوادث لفرع تأمين الحريق بشركة المهندس للتأمين .

٥ - تقارير ادارة الحريق بشركة المهندس للتأمين سنه ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ .

٦ - قرار ادارى من السيد رئيس مجلس ادارة الشركة برقم ١٦٣ لسنه ١٩٨٩ .

٧ - د. محمد صلاح الدين صدقى - النظرية الاحصائيه إستخدامها فى المشروعات الصناعيه والتجاريه ، دار النهضة العربيه ، القاهرة ، سنه ١٩٩٠ .

8 - (A) - Curtis H. Jones "The Money Value of Time" Harvard - Buriness Reriew (July - August 1968) p. 95 .

(B) Jea B. Moore "Management Time" Jndurtial Management Review (albermia Spring 1968)

(C) Joseph M.Trichett, "AMoRE Effective Mse of Time" Califarmia Management Review (Summer 1972) p.5 .

٩ - برنامج Mircrastat باستخدام الحاسب الآلى .

١٠ - د. محمد الحناوى "بحوث العمليات فى مجال الادارة" ، الاسكندريه دار الجامعات المصريه - ١٩٧٦ .

١١ - د. على السلمى "بحوث العمليات واتخاذ القرارات الاداريه" القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .